

## الفصل الحادى عشر

### كلفة وتكلفة التعليم

مقدمة

أولاً - العوامل المهمة فى زيادة كلفة التعليم

ثانياً - مفهوم التكلفة

ثالثاً - أهداف تكلفة التعليم

رابعاً - أنواع التكلفة فى التعليم

خامساً - أهمية دراسة تكلفة التعليم

سادساً - كيفية حساب وقياس التكلفة فى التعليم

سابعاً - مميزات التكلفة

ثامناً - خفض كلفة وتكلفة التعليم

## الفصل الحادى عشر

### كلفة وتكلفة التعليم

#### مقدمة

تشير العديد من الدراسات المتخصصة إلى أن تكلفة التعليم فى تزايد مستمر ومن أهم العوامل التى ساهمت فى زيادة تكلفة التعليم ما يلى :

1- الزيادة السكانية الناتجة عن زيادة المواليد وقللة الوفيات وما يصاحب ذلك من زيادة فى الضغط على التعليم وبخاصة بعد ما تبنت معظم دول العالم فكرة التعليم الإلزامى المجانى فى مراحل معينة ، ومما يزيد أيضا من الضغط السابق زيادة اقتناع الناس بالتعليم ورغبتهم فيه ، وإقبالهم عليه وهذه العوامل .

#### أولا - العوامل المهمة فى زيادة كلفة التعليم :

- من أهم العوامل المهمة فى زيادة كلفة التعليم فى الدول النامية :
1. محاولة معظم دول العالم إطالة عدد سنوات التعليم الإلزامى المجانى ليتعدى المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية وربما الثانوية .
  2. الاهتمام بعوامل الجودة فى التعليم مثل تقليل كثافة الفصل ، وإطالة اليوم المدرسى أو الدراسى ، والعام الدراسى والاهتمام بالمباني المدرسية والوسائل المعنية وغير ذلك من الأمور التى عادة ما تزيد تكلفة التعليم إلا أنها مهمة وحيوية .
  3. تزايد الاهتمام بالدراسات التطبيقية والتكنولوجية فى التعليم الثانوى والتعليم العالى .

4. التوسع الكمي والكفوى فى التعليم العالى الذى يعد أكثر مراحل التعليم كلفة ، نظرا لطبيعة الدراسة فيه ولأهدافه المتميزة ، مما قد يؤثر على باقى مراحل التعليم الأدنى .

5. هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية ربما لا تقل شأنًا عن العوامل السابقة ولعل من أهمها ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة بعض العملات وارتفاع المستوى العام للمرتبات وغيرها من المصاريف الجارية والراسمالية

### ثانياً - مفهوم التكلفة :

عرفت التكلفة فى المؤسسات التعليمية فقد عرفها هينجيت ، بأنها مقياس لمقدار الإنفاق النقدى الذى يتم فى سبيل تحقيق منفعة محددة ووضوحها مونثير بأنها تعبر عن تضحية لغرض الحصول على منافع .

ويعرف حجازى التكلفة بأنها عبارة عن المبالغ النقدية التى يدفعها أو يتحملها المشروع فى سبيل الحصول على عوامل الإنتاج الضرورية لتحقيق الأهداف التى قام المشروع من أجلها .

والتكلفة بحد ذاتها متكونة من عدة عناصر الإنفاق.

وقد عرف آخرون عنصر التكلفة بأنه قيمة الكمية التى يتأكد استخدامها منه فى عملية إنتاجية أو خدمة معينة طبقا للمقرارات المعتمدة لذلك أى يشترط فى العنصر أمران هاما هما :

أ- الاستخام الفعلى للعنصر .

ب- معيارية التكلفة .

فليس كل ما يستخدم من العنصر يندرج فيه ويحتسب بل يلزم أن تكون الكمية التى تتحمل بها العملية المعيارية وقانونية طبقا للمقرارات وللمواصفات التى تحدد للعمليات التربوية واحتياجاتها الحقيقية ، ولذلك فالكمية الزائدة

التي استهلكت فعلا ، ولكن دون حاجة فنية لذلك ودون إفادة العملية بها وخروجها على المقررات المعتمدة لها لا تعتبر ضمن عناصر التكاليف بل هي خسارة يلزم مساءلة المتسبب عليها أو إدراجها ضمن بنود الهدر والضياع من كل ما تقدم.

### ثالثا - أهداف تكلفة التعليم :

يعد هذا المجال من المجالات الحيوية التي جذبت ومازالت تجذب انتباه الباحثين في اقتصاديات التعليم ويرجع ذلك إلى العديد من الأهداف التي من أهمها :

- 1- إيجاد نوع من التناسق بين الميزانية المخصصة للتعليم وغيرها من الميزانيات المخصصة لقطاعات الإنتاج والخدمات الأخرى ، وفي هذا يقرر ليونيز Lyons أن تقديرات النفقات الكلية للتعليم يعد شرطا أساسيا لمناقشة حصة التعليم من نفقات الميزانية وكذا من الناتج القومي الإجمالي .
- 2- توزيع الموارد المتاحة للتعليم وبخاصة الموارد المالية - توزيعا عادلا ومنطقيا بين مراحل وأنواع التعليم المختلفة .
- 3- التأكد من أن الأجهزة التعليمية تجيد استغلال الموارد التي تخصص لها في الأوقات المحددة ، وفي هذا يقرر ليونيز أيضا أن تحليل الكلفة لكل طالب ولكل فعل يزودنا بحافز كفاءة التعليم .
- 4- تعتبر دراسة تكلفة التعليم في ماضيها وحاضرها أحد العوامل المساعدة على تقدير كلفة التعليم مستقبلا ، وتتبع عادة من أجل ذلك العديد من الطرائق التي تتطلب دراسة مستقلة .
- 5- إن دراسة الكلفة تزيد في البحث عن مصادر جديدة للتمويل بالإضافة إلى المصدر التقليدي ، ولا سيما أن حجم الأموال التي تخصص للتعليم تعتبر أكبر من طاقة الدول وبخاصة النامية منها .

كما أن هناك حاجة لقياس تكلفة التعليم لاسيما بالنسبة للمشتغلين بالتخطيط التعليمي وتقدير كفاية النظم والبرامج التعليمية فى كافة مراحل التعليم ويتضح ذلك فيما يلى :

- 1- يساعد فى التعرف على نمو الإنفاق الكلى أو الجزئى على التعليم وتطور نصيب الفرد من هذا الإنفاق .
- 2- يبين الفروق فى تكلفة التلميذ الواحد بين مراحل التعليم المختلفة .
- 3- يعطى مؤشرا واضحا على اهتمام الدولة بالتنمية البشرية .

#### رابعا - أنواع التكلفة فى التعليم :

على الرغم من تعدد تصنيفات التكلفة فى التعليم كالتكلفة الرأسمالية والتكلفة الجارية والتكلفة التمويلية وغيرها والتي تزخر بها دراسات اقتصاديات التعليم إلا أنه أمكن النظر إلى التكلفة من خلال قسمين رئيسين وهما كالتالى :

القسم الأول : التكلفة المباشرة للتعليم

القسم الثانى : التكلفة غير المباشرة

ومن ثم محاولة التفريق بينها لغرض الوصول إلى تحديد دقيق للتكلفة الحقيقية للتعليم لما فى ذلك من أهمية قصوى لدى المخططين ومتخذى القرارات التعليمية ، وأنه على الرغم مما يمتاز به هذا النوع من التقسيم من سهولة ويسر إلا أنه يسقط من حسابه بعض الأنواع الأخرى من التكلفة كتكلفة الفرصة الضائعة والتكلفة الهامشية .

#### القسم الأول - التكلفة المباشرة للتعليم :

يقصد بالتكلفة المباشرة جميع الأموال التى يتم صرفها على توفير المدخلات اللازمة للتعليم كالمباني والأجهزة وتعيين المعلمين ودفع رواتبهم وغيرها ، وعادة ما يتم توفير هذه التكلفة من خلال الحكومات أو من خلال

الضرائب والرسوم أو الهبات والمساعدات .

ويلاحظ أن التكلفة المباشرة هي مباشرة لكونها محددة القيمة من جانب ومعروف من جانب آخر كيف تصرف ولأى غرض ، وفي هذا الصدد يعتقد اتكنسون Atkinson أن التكلفة المباشرة تحظى دائما باهتمام أكبر والسبب يعود لسهولة توفير الأرقام والبيانات حولها ، ولأن صرفها مؤثر على مستوى الضرائب ، كما يضيف اتكنسون أن الذى يحدد إجمالى التكلفة المباشرة هو معدل الإنتاج ، فمثلا كلما تزايدت تكلفة إنتاج ألف مقعد عن تكلفة إنتاج خمسمائة مقعد فإن إجمالى التكلفة لتعليم ألف تلميذ تزيد عن تكلفة تعليم خمسمائة تلميذ .

### القسم الثانى - التكلفة غير المباشرة للتعليم :

ذا كانت التكلفة المباشرة هي تكلفة منظورة يمكن تحديدها بسهولة وهي المبالغ المالية المحددة للصرف على الأنشطة التعليمية فإن هناك تكلفة غير منظورة ويصعب تحديد قيمتها إلا أنها - مؤثرة فى مجمل تكلفة التعليم وهي التكلفة غير المباشرة ومن أمثلة التكلفة غير المباشرة الاختيار Opportunity Cost وتقوم على مبدأ اقتصادى وهو أن التكلفة الحقيقية لأى سلعة هي ما يجب أن يتركه المرء للحصول عليها .

فمثال التكلفة المباشرة هو كالتالى :

إذا تحتم على التلميذ أن يختار بين شراء كتاب أو شراء لعبة واختار شراء الكتاب فإن الثمن الحقيقى للكتاب هو ماتخلى عنه للعبة .

والمثال الأقرب والملاحظ أكثر فى التعليم بالنسبة للتكلفة غير المباشرة هو قيمة وقت التلميذ ، فبعض التلاميذ يضطرون للبقاء فى التعليم لوقت أطول نتيجة للرسوب مثلا أو لأى ظروف أخرى مما يجعلهم من ناحية أكبر من

أقرانهم وأنهم قد تجاوزوا السن الأدنى لترك التعليم وأصبحوا فى سن العمل إلا أنهم تخلو عن العمل واختاروا الدراسة فى هذه الحالة فإن تكلفة الاختيار لأوقاتهم هو ما تركوه من مكاسب .

وعلى الرغم من أن مبدأ تكلفة الاختيار كمثال على التكلفة غير المباشرة هو مبدأ حقيقى من الناحية النظرية إلا أنه يواجه بصعوبات كثيرة عند النظر إليه من الوجهة العلمية أى عند محاولة حسابانه أو تحديدي قيمته .

ويعتقد فاييزى J-Vaizey أن تلاميذ المدارس لا يفكرون فى الدخل المتروك لأنهم أصلا ممنوعون من العمل قانونا فى كافة بلاد العالم ، إلا أنهم فى هذه السن يقدرون قيمة وقتهم ولكنهم لا يستطيعون الحصول على عمل إلا لبعض الوقت وتكون فى هذه الحالة مكاسبهم المتروكة صفرا .

وهذا يعنى أن تكلفة الاختيار يمكن أن يكون لها تطبيقات هامة فى حقل التعليم وذلك أن اتخاذ القرار التعليمى هو بالضرورة اختيار بين بدائل تستخدم لها كل الموارد القليلة المتاحة ويمكن إعطاء أمثلة على وجهة النظر هذه بالقول .

إن تكلفة إحدى طرق التدريس هى فى الحقيقة الفوائد التدريسية المتروكة والتي من المتوقع حدوثها لو استخدمت طريقة تدريس بديلة وتصبح فى هذه الحالة تكلفة الاختيار هى التعليم المتروك .

### خامسا : أهمية دراسة تكلفة التعليم :

لدراسة مصروفات التعليم ونكلفته أهمية خاصة للتخطيط التعليمى سواء اعتبر التعليم بندا من بنود الاستهلاك أم عاملا من عوامل الإنتاج بالنسبة للدولة ، فمن المهم جدا ، تقدير مصروفات التعليم وتحديد تكلفته ولتقدير هذه المصروفات من أجل إمكانية تحديد وتحقيق أية خطة من خطط التعليم بمراحله كافة لا بد من توافر المقاييس أو المؤشرات التى بواسطتها يمكن

تحقيق أهداف الخطة التعليمية لأية مرحلة كانت وهي :

### 1- ميزانية الدولة والإنفاق على التعليم :

يمكن أن يتخذ تطور نسبة ما يصرف على قطاع التعليم والمراحل التي تليها مؤشرا لتقدير مصروفات التعليم في المستقبل ، وإن كل زيادة في ميزانية الدولة تستتبعها زيادة في الإنفاق على هذا التعليم ، ولذلك يمكن اتخاذ متوسط نسب ما يصرف على التعليم إلى ميزانية الدولة لعدة سنوات ماضية نموذجا لنسبة ما يصرف عليه من ميزانية الدولة في المستقبل ، أو اتخاذ اتجاه التطور في هذه النسب في السنين القادمة ، ويمكن أن نضيف هنا حقيقة أخرى بأن ميزانية الدول وتطوير ما يصرف على التعليم بالنسبة لها لا يمكن أن يعتبر أساسا وسليما تبنى عليه فقط تقديرات ومصروفات التعليم وذلك للأسباب الآتية :

- أ- تتفاوت نسب ما يصرف على التعليم في الميزانية العامة تفاوتاً كبيراً حتى بين الدول التي لا يوجد بينها تفاوت كبيراً في مستويات المعيشة كما في بعض الدول أمريكا اللاتينية والأسبوية .
- ب- إن ميزانية التعليم في أي بلد لا تمثل جملة المصروفات الحقيقية على التعليم فيما يصرفه الأفراد أو الهيئات الخاصة لا يدخل غالباً الإحصائيات فيما يتعلق بما تصرفه كل من الدول أو الهيئات الخاصة على التعليم تبعاً لنظامها الاجتماعي والسياسي ، فإن نسبة ما يصرف على التعليم العام والمراحل التي تليها إلى جملة ميزانية الدولة لا يمكن أن يعتبر مؤشراً أو نموذجا عند تقدير مصروفات التعليم في المستقبل لهذه الدولة .
- ج- إن مسئولية الدولة على التعليم تزداد باستمرار فبإزدياد الإنفاق على التعليم وتعميم مبادئ تكافؤ الفرص التعليمية وتطبيق مبدأ مجانية التعليم ، فإنها جملة ما يصرفه الأفراد أو الهيئات على التعليم يتناقص

باستمرار أو يكاد ينعدم أو على هذا فقد تكون زيادة مصروفات التعليم ناتجة في أن جزءا أكبر من الخدمة التعليمية أصبح يعتمد على الدولة .

## 2- الدخل القومي وتقدير مصروفات التعليم :

يعتبر تطور الدخل القومي مؤشرا أو مقياسا أكثر ملائمة في تقدير مصروفات التعليم والإنفاق عليه من تطور ميزانية الدولة ، فمن المسلم به أن التعليم حاجة اجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بمستوى المعيشة ودخل الفرد ، فإن ارتفاع في مستوى المعيشة أو زيادة في نصيب الفرد في الدخل القومي تجعل مستعدا لأن يبقى ابنه سنوات طوال في التعليم .

وأن يمنحه فرصا أكبر للصعود إلى السلم التعليمي العالي ، كما أن ازدياد الدخل القومي يجعل الدولة قادرة على أن تخصص للتعليم جزءا أكبر من ميزانيتها سواء في الناحية المطلقة أو من ناحية نسبة هذه المخصصات إلى الدخل القومي .

وتظهر هذه الحقيقة في المملكة العربية السعودية حيث تحول التعليم ومجانيته والتعليم وتعميمه إلى عمل كبير وتم رصد الأموال الضخمة إليه ، وأن ما يصرف على التعليم يعتبر عاليا جدا قياسا للعائد المتحقق منه ، منه ، حيث تنفق الدولة قرابة ربع ميزانيتها على التعليم أي ما يعادل 7 % من الإنتاج القومي العام .

ويتضح من كل ذلك أن النسبة بين ميزانية التعليم والدخل القومي أكثر دلالة على نوع الجهود التعليمي الذي يمكن أن يحدثه المجتمع كله في جهاز التعليم للحاضر والمستقبل .

## سادسا : كيفية حساب وقياس التكلفة في التعليم :

إن تعبير التكلفة غالبا ما يقصد به المصروفات الجارية على التعليم

ولكن بالنسبة لأغراض تحديد الإنفاق والعائد بالنسبة لمشروع استثمارى يصبح من الضروري أن تحدد التكلفة الكلية الفعلية للمشروع وتشمل قيمته ما يتضمن عدم استثمار الموارد المالية فى مشروعات استثمارية أخرى بديلة فإن هذا الاختيار يبنى على مقارنة معدل العائد فى المشروعات الاستثمارية المختلفة بما يؤدي إلى تفضيل الاستثمار فى مشروع بعينه .

والمصروفات المالية فى الاستثمار التعليمى لا تمثل إلا جزء من التكلفة الكلية الفعلية والمصروفات المالية تتمثل فى مرتبات المدرسين وإيجار المباني وثمان التجهيزات والأدوات الكتابية والمواد الأخرى والخدمات ولكن الجهاز التعليمى يستهلك بجانب ذلك موارد مالية أخرى تنعكس فى صورة مصروفات مالية ومثال ذلك الدخل المقدر أن يكسبه التلاميذ المقيدون لو أنهم شاركوا فى سوق العمل .

ويقصد بحساب التكلفة والعائد مقارنة تكلفة مشروع استثمارى بالعائد المنتظر يقصد تحديد مدى فائدته .

وينظر إلى تحليل فى التعليم على أنه يخدم غرضين رئيسين أولهما تشخيصية كأداة لتحليل العمليات الاقتصادية فى التعليم وثانيهما كزاوية تنظر منها إلى النظم التعليمية .

وهناك أسلوبان لتحليل التكلفة التعليمية :

**الأسلوب الأول** - هو أسلوب التحليل الشامل الذى يتناول تحليل وضع التعليم بالنسبة للاقتصاد القومى ومقارنة التعليم بالدخل القومى وبالميزانية العامة للبلاد ومثل هذا الأسلوب مشيد لعمل الدراسات المقارنة بين الدول المختلفة .

**الأسلوب الثانى** - وهو ما يتعلق بالتحليل التفصيلى للتكاليف الكلية

ووحدة التكلفة حسب نوع التعليم ومستواه والغرض من الإنفاق ، أما بالنسبة لنوع التعليم يميز هذا الأسلوب بين تحليل التكلفة بالنسبة للتعليم العام والتعليم الخاص فقد وجد أن متوسط التكلفة لا يكون واحدا في كلا النوعين من التعليم وبالتالي فإن نوعية الخدمة المترتبة على هذا الفرق يجب أن يؤخذ في الاعتبار ، وفي بعض البلاد تكون المدارس الخاصة أقل في المستوى المدارس العامة ، وفي بعض الحالات يكون العكس أما تحليل التكلفة حسب مراحل التعليم المختلفة ؛ فإنه يقوم على أساس حساب تكلفة التلميذ في كل مراحل تعليمه على حدة في التعليم الابتدائي وفي المتوسط وفي الثانوي ، أما تحليل التكلفة حسب الغرض فهو يتوقف على الغرض من تحليل التكلفة هل هو دراسة التكاليف المباشرة للتعليم مثلا أو التكاليف غير المباشرة أو التكاليف الاجتماعية وهناك أيضا التكلفة حسب طبيعة الإنفاق ذاته .

فمن المهم التعرف على متوسط أو معدل تكلفة التلميذ الواحد في فترة زمنية كفصل دراسي واحد أو سنة دراسية أو خلال فترة الخطة الخمسية أو العشرية للتعليم ، وعادة ما يتم ذلك من خلال الطريقة البسيطة لاستخراج معدل التكلفة وهي :

المجموع الكلي للإنفاق لفترة محددة

معدل تكلفة التلميذ الواحد =

عدد التلاميذ للفترة ذاتها

وعلى الرغم من بساطة هذه الطريقة حيث أنها تقسم الإنفاق الكلي بنسب متساوية على جميع إلا أنها تغفل جوانب أخرى من الإنفاق وهي التكلفة غير المباشرة للتعليم مما يجعل هذه الطريقة تتصف بعدم الدقة الكافية إلا أنه يأخذ على هذه الطريقة مأخذين أساسيين وهما كالتالي :

1. إن كلفة الطالب الواحد المستخرجة بهذه الطريقة لا تشمل على

الكلفة غير المباشرة كالدخل الضائع والتي تمثل في أقل تقدير حوالى ثلث الكلفة الحقيقية .

2. أن هذه الطريقة لا تراعى اختلاف أنواع الإنفاق الفعلى والمقسم بشكل عام إلى نفقة جارية ونفقة رأسمالية ، يضاف إلى ذلك أن النفقة الرأسمالية هي عبارة عن استثمارات طويلة المدى يستفاد منها فى تربية أجيال متعاقبة من الطلاب خلال سنوات عديدة .

### سابعاً - مميزات التكلفة :

- 1- يتضح أنه من أهم مميزات التكلفة ما يلي :
- 1- إن التكلفة تعبر عن تضحية اقتصادية .
- 2- أن التكلفة يمكن أن يعبر عنها بوحدات نقدية .
- 3- أن التكلفة تمثل القدر الواجب أن تتحلمه المؤسسة التعليمية فى سبيل تحقيق أهدافها ، أى القدر الذى يتحقق للمشروع من ورائه النفع والاستفادة وإن التكلفة يجب أن يقابلها خدمة أو منفعة ضرورية بالنسبة للمشروع التربوى .
- 4- أن التكلفة تمثل فى الاستخدام الفعلى للعنصر طبقاً للمعايير المقررة ، فإن لم يتم استخدام العنصر لا تعتبر عنصراً من عناصر التكاليف فمثلاً شراء أجهزة ومعدات ومواد تعليمية متنوعة لا يجعل منها عنصراً من عناصر التكلفة إلا إذا تم استخدامها فى العمليات التعليمية الإنتاجية فإن لم تستخدم اعتبرت ضمن الأصول المتداول للمؤسسة التعليمية .
- 5- يمكن التنبؤ بالتكلفة وتحديد ما مقابل البدء فى الإنتاج والعمل أو تخريج وجبات من الطلبة أو إنتاج بحوث علمية ، ومن هذا يتضح أن تعريف التكلفة إجرائياً ما هو إلا عبارة عن تضحية اقتصادية يتحلمها المشروع التربوى أو المؤسسة التعليمية مقابل خدمة أو منفعة ضرورية تستخدم طبقاً للمعايير المقررة ويمكن قياسها فى شكل وحدات نقدية .

## سابعا - خفض كلفة وتكلفة التعليم :

هناك مداخل متعددة لمواجهة مشكلات التكلفة منها ما يتعلق بزيادة كفاءة التعليم وإنتاجيته وهذا الاتجاه يلقي الكثير من التأييد لا سيما فى الأونة الأخيرة فيشر ماثيوس Mathews أن على التربويين أن يهتموا بفاعلية النفقات التربوية بالنسبة للأغراض المنشودة على الأقل قدر محاولتهم زيادة مستوى هذه النفقات .

ويتفق سنل Snell مع ماثيوس حيث يؤكد على وجب ترحيب التربويين ورجال الإدارة بالاهتمام المتزايد من جانب المجتمع بعامه والذي يدف إلى التأكد من أن الموارد التى خصصت للتعليم تكون مستخدمة لأقصى حد ممكن من الفاعلية ويحدث هذا فى أوقات الأزمات المالية بخاصة ، حيث توجد ضغوط متزايدة على الموارد الحقيقية المتاحة لمؤسسات المجتمع .

وأن من أهم أغراض دراسة تكلفة التعليم بل من أهم أغراض التخطيط التربوى بوجه عام أن نحصل على تربية أكثر نفعا وفعالية عن طريق أقل النفقات الممكنة .

وأن خفض كلفة التعليم فهناك بعض الوسائل التى من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض كلفة التربية دون أن يؤدي ذلك إلى هبوط مستواها وتخفيض إنتاجيتها ومن أهم هذه الوسائل ما يلى :

أولا : كلفة الساعة الدراسية :

وهذه الكلفة تشمل نوعين من النفقات :

أ- النفقات الجارية

وهذه النفقات تشمل نفقات الإدارة ونفقات التعليم ، ولاشك أن أجور المعلمين تحتل مكانة أساسية فيها إذ تبلغ 80 % تقريبا من تلك النفقات وأننا لا

نستطيع أن نخفض الكلفة عن طريق تخفيض أجور المعلمين غير أننا نستطيع أن نخفض الكلفة في هذا المجال عن طريق جعل عمل المعلمين مفيدا وفعالا إلى أقصى مدى ممكن ، ويكون ذلك بوسائل عديدة منها :

- 1- اللجوء إلى بعض الأساليب الفنية التي تزيد من فعالية المعلمين .
- 2- توفير الأجهزة والأدوات المدرسية التي تزيد من نتائجهم .
- 3- تحسين الكتاب المدرسى .
- 4- زيادة عدد طلاب الصف الواحد غير أن مثل هذه الزيادة لها حدودها التربوية وهي تتغلب إلى ضعف في نتاج المعلم إذا تجاوزت حدا معيناً .

#### ب- النفقات الرأسمالية :

فتشمل خاصة نفقات الأماكن والأبنية المدرسية وفي هذا المجال قامت دراسات عديدة من أجل تخفيض تكاليف الأبنية المدرسية مع تحسين شروطها التربوية وتبين هذه الدراسات أنه من الممكن الحصول على وفرة هام عن طريق :

- 1- حسن اختيار مكان المدرسة بالنسبة إلى السكان .
- 2- توفير الشروط الهندسية والتربوية الملائمة في مواد البناء .
- 3- تنظيم الأبنية وأشكالها وأقسامها وصفاتها .
- 4- الهبوط بتكاليف الأبنية المدرسية إلى النصف إذا توافرت الدراسة الفنية والتربوية اللازمة .

#### ثانيا : تجديد محتوى التعليم ( العناية بكيف التعليم ) :

يشمل مناهج التعليم وطرائق التعليم والوسائل التعليمية والإدارة التربوية والكتب المدرسية وخطط الدراسة ، فعندما نضع قدرا من المال في عملية إنتاجية معينة ينبغي ألا ننسى أن من خير وسائل استثمار هذا المال على أحسن وجه ممكن أن نعنى بما يجرى ضمن هذه العملية أى نعنى بأدوات الإنتاج

بالوسائل الفنية المتبعة عن طريق الإنتاج وبالمثل نحن نوظف أموالا معينة فى التربية ومن خير اساليب الاستفادة من هذه الأموال على أحسن وجه أن تدرس بدقة ما يجرى خلال العملية التربوية أى مضمون ذلك التعليم والأسلوب المتبع فيه .

### ثالثا : معالجة مشكلة الإهدار المدرسى :

تلعب معالجة مشكلة الإهدار المدرسى دورا هاما فى تخفيض تكلفة التعليم ويتجلى الإهدار المدرسى Wastage فى الرسوب والتسرب dropout لأنه يريد من نفقات التعليم زيادة كبيرة ويمكن أن يحقق وفرا واضحا فى هذه النفقات عن طريق التخفيض من مادة .

### رابعا : ارتباط التربية بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

إذا أردنا أن ننظر إلى أمر الكلفة من زاوية أوسع ، أمكن أن نبحث فى تخفيض كلفة التربية على المدى الطويل عن طريق جعلها أوثق ارتباطا بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعن طريق تكييف التعليم بالتالى تكييفا دق مع تلك الحاجات ويكون ذلك بتعديل مناهج التعليم والعناية بالتعليم الفنى والمهنى .

### خامسا : وضع خطة تربوية توازن بين النفقات الممكنة وإنتاجية التربية :

إن خير وسيلة لتخفيض تكلفة التعليم تآتى أولا وأخيرا عن طريق وضع خطة تربوية مدروسة ، فمثل هذه الخطة تستطيع أن توازن بين المطالب المختلفة وتقارن بين النفقات الممكنة وتبحث فى شتى الحلول التى تخفض النفقات ونضع بعد هذا كله صيغة سليمة يتحقق فيها التوازن المطلوب بين نفقات التربية وبين إنتاجيتها ، بين تخفيض تلك النفقات وبين الحفاظ على مستوى التربية .

وبالإضافة إلى هذه الوسائل إلى خفض كلفة التعليم هناك إجراءات أخرى اتبعتها بعض الدول لخفض كلفة التعليم إلى نوعين من الإجراءات وهما كالتالى :

- 1- إجراءات مباشرة تستهدف تخفيض كلفة التعليم بطريقة مباشرة .
  - 2- إجراءات غير مباشرة تستهدف رفع كفاءة العملية التعليمية مما يترتب عليه خفض الكلفة بطريقة مباشرة .
- أولا - الإجراءات المباشرة لخفض كلفة التعليم :
- من أهم الإجراءات التى اتبعتها بعض الدول لخفض الكلفة لمواجهة قلة الموارد المالية المتاحة للتعليم ما يلى :

#### 1- زيادة كثافة الفصل :

إن كثافة الفصل المثلث يجب ألا تتجاوز خمسة وعشرون طالبا أو طالبة ، وأن هذه الكثافة تختلف بدرجات متفاوتة وفقا لنوع التعليم أو مستواه ، ونتيجة لعجز ميزانيات التعليم فى بعض الدول اضطرت الجهات المسؤولة عن التعليم لرفع كثافة الفصل مما جعلها تصل فى بعض الأحيان إلى ما يزيد عن ستين فصل .

#### 2- استخدام المبنى المدرسى لأكثر من فترة طلابه .

إن الوضع الطبيعى للتعليم أن يبقى التلاميذ فى مدارسهم لفترة يوم كامل يبدأ فى الصباح ويستمر حتى المساء ، وبذلك يتيح للطالبة كافية للدراسة وممارسة النشاط اللاصفى ، ولكن تحت قلة المباني المدرسية فى مواجهة تزايد سريع فى عدد الطلاب ، اضطرت كثيرا من الدول النامية والأقل نموا إلى استخدام المباني المدرسية لأكثر من مدرسة أو دورة طلابية ، واضطرت بعض هذه الدول إلى شغل المبنى المدرسى لثلاث دورات كل دورة لا يتجاوز عدد الساعات التى يمضيها الطالب فيها ثلاث ساعات ، ومعنى ذلك أن المبنى المدرسى الذى لا يتسع

لأكثر من 100 طالب أو طالبة ليوم دراسي كامل أصبح قادرا على أن يتسع لثلاثمائة طالب أو طالبة .

### 3- زيادة نصاب المدرسي :

من الوسائل التي استخدمت لخفض كلفة التعليم رفع نصاب المدرسي، ومن المعروف أن نصاب المعلم لا يتجاوز عادة ثمانية عشر أو عشرين ساعة في الأسبوع ، إلا أن بعض الدول رفعت هذا النصاب إلى حوالي 24 ساعة ، بل جعلت بعض المدرسين يقومون بتدريس ساعات فوق النصاب بأجور زهيدة ، وفي التعليم الجامعي حيث يجب ألا يزيد نصاب عضو هيئة التدريس عن عدد قليل من الساعات ، نجد أنه قد تجاوز في بعض الأحيان النصاب الذي يقوم به معلم المرحلة الابتدائي بتدريسه أسبوعيا .

### 4- استخدام كفاءات تعليمية متدنية :

لخفض كلفة التعليم درجة بعض الدول أو بعض مؤسسات التعليم على استخدام معلمين مستويات تعليمية متدنية ، فاستخدمت هذه الدول والمؤسسات معلمين غير مؤهلين تربويا أو غير حاصلين على المؤهل أو المستوى التعليمي المناسب ، وفي التعليم الجامعي استعانت بعض دول الخليج بأعضاء هيئة تدريس من رتبة وظيفية أقل ليحلوا محل أعضاء من رتب تعليمية أعلى ، أو فرضت على المعيد والمعيدات والمدرسين المساعدين (المحاضرين) أن يقوموا بتدريس محاضرات نظرية .

### 5- التوسع في إنشاء فصول بالمدارس القائمة :

إنه بسبب الارتفاع الشديد في كلفة المبانى المدرسية الجديدة ، درجت بعض الدول على إنشاء فصول على مساحات الفضاء داخل المدرسة ، والتي كانت تستخدم كمساحات للعب أو الأنشطة المدرسية ، وقد ظهر ما يعرف باسم الفصول الطائرة وهي الفصول التي تبنى على أعمدة

خرسانية تتيح للتلاميذ استخدام المساحة الفضاء أسفلها ، وقد ترتب على ذلك ازدحام المدارس ازدحاما شديدا ، كما أدى إلى أن أصبحت المدارس بلا أفضية أو أحواش تمكن الطالب من اللعب أو ممارسة أى نشاط .

#### 6- التخلّى عن برامج النشاط بالمدارس والتغذية المدرسية :

إنه لعدم وجود موارد مالية كافية للتعليم أهملت كثيرا من الدول النامية برامج النشاط المدرسى كالنشاط الرياضى والنشاط الموسيقى والبرامج الثقافية المختلفة ، كالمسرح والصحافة المدرسية والمناظرات الشعرية والأدبية والبرامج الترويحية كالرحلات والزيارات وغيرها . كما أوقفت الواجبات التى كانت تقدم للطلاب ، فقد كان يقدم لجميع طلاب المدارس الابتدائية والثانوية وجبات ساخنة فى مطاعم خاصة للطلبة ، ومع زيادة أعداد الطلبة ونقص الموارد المتاحة اضطرت السلطات التعليمية إلى تقديم وجبات جافة ثم أبطل تقديم هذه الوجبات تماما .

#### 7- استخدام الكتاب المدرسى لأكثر من تلميذ :

يشكل الكتاب المدرسى أعباء كبيرة على ميزانيات التعليم ، ولخفض كلفة التعليم اتجهت بعض الدول النامية وغيرها إلى استخدام الكتاب المدرسى لأكثر من تلميذ ، بمعنى أن الكتاب المدرسى يعتبر بمثابة سلفة للتلميذ يستلمه فى بداية العام الدراسى ، وعليه أن يسلمه لإدارة المدرسة فى نهاية العام ليسلم الكتاب نفسه فى بداية العام الدراسى التالى لطالب آخر ، ولقد لاقت هذه الطريقة لتقليل كلفة التعليم نقدا شديدا من منطلقات تعليمية وإدارية وصحية ، فمن جانب تعليمى فإن سوء استخدام الكتاب المدرس من قبل كثير من التلاميذ يجعله غير صالح للاستخدام لتلاميذ آخرين ، كما أن اتباع هذا السبيل يؤدي

إلى متاعب إدارية للمدرسة من حيث ضرورة توفير إدارة بالمدرسة لتسليم الكتب ثم استلامها ثم إعادة تسليمها ، كان أن الكتب المستخدمة قد تؤدي إلى انتشار أمراض معينة من تلميذ إلى تلميذ آخر .

#### 8- تصميم المباني المدرسية وتنفيذها :

اتجهت بعض الدول لتخفيض كلفة التعليم إلى إعادة النظر في تصميم المباني المدرسية والمواد المستخدمة في بنائها ، فمن ناحية التصميم روعي أن يكون التصميم أكثر مرونة بحيث يمكن أن يحقق المبنى كثر من غرض تعليمي ، فالفصول قد تكون بجدر متحركة لتكبير الفصول أو تضييقه وفقا للحاجة ، وإنشاء المدرسة بالقرب من نوادي رياضية لاستخدام إمكانات النادي في تقديم الخدمات الرياضية للطلاب ، وإنشاء المدارس الصناعية بالقرب من المصنع أو داخله لتوفير إمكانات التدريب العملي ، كما اتجهت كثيرا من الدول لاستخدام نماذج معينة للمدارس الكبيرة أو الصغيرة والمدارس العامة أو التقنية لتوفير كلفة تصميم المدارس ، كما اتجهت دول أخرى لتجريب استخدام الخامات المحلية في البناء لخفض كلفة المباني وجعله أكثر اتساقا مع متطلبات البيئة .

#### 9- الاهتمام باستخدام أساليب التعليم عن بعد :

يعتبر التعليم عن بعد بأساليبه المختلفة من استخدام الحزم التعليمية البريدية أو استخدام الإذاعة والتلفزيون اتجاه جديد في التعليم لتوسيع نطاق الخدمة التعليمية وتوصيلها لمن لا يستطيع الوصول إليها أو الانتظام فيها داخل المدرسة أو الجامعة ، والجامعات المفتوحة أو جامعات البوابة والتعليم من خلال المراسلة من أشهر النماذج لهذا النوع من التعليم ، وعلاوة على هذا الهدف السامي بفتح طريق ثانی للتعليم لمن فاتته قطار التعليم النظامي ، فإن هذا التعليم يمتاز أيضا بانخفاض

كلفته ، وقد قدمت الجامعة المفتوحة فى انجلترا خدمات تعليمية لعدد كبير من الطلاب بكلف اقل بكثير من نظيراتها الجامعات الأخرى ، وعدد الطلاب المسجلين فيها يفوق عدد الطلاب المسجلين فى أى جامعة أخرى فى انجلترا .

#### 10- نقص سنوات السلم التعليمى

تتجه اليوم معظم دول العالم لرفع مستوى التعليم لأبنائها إلى زيادة عدد سنوات سلم التعليم فى مرحلة التعليم الإلزامى ففى مصر ولتطبيق نظام التعليم الأساسى الذى أقره قانون التعليم لعام 1982 صار من حق التلميذ أن يحصل على تعليم مدته تسع سنوات من سن السادسة وحتى سن الخامسة عشر ، وصار من واجب الدولة أن تقدم له هذا التعليم الأساسى ، إلا أنه فى عام 1988 قررت الحكومة المصرية خفض مدة التعليم الأساسى إلى ثمان سنوات فقط بحيث يحصل التلاميذ المنقولين إلى الفرقة الخامسة بدارسة مقررات الفرقة الخامسة والسادسة دفعة واحدة ، وأن يكون من حق التلميذ المنقول إلى الفرقة الثانية من المرحلة الإعدادية أن يتقدم إلى امتحان نهاية هذه المرحلة من التعليم الأساسى ، أى أن يدرس تلميذ الفرقة الثانية مقررات الفرقة الثانية والثالثة دفعة واحدة ، والسبب الرئيسى والأساسى فى هذا الإجراء العنيف والسريع هو خفض كلفة التعليم الأساسى ، فإن خفض عدد سنوات الدراسة فى التعليم الأساسى من تسع سنوات إلى ثمان سنوات فقط سوف يخفض كلف هذا التعليم بحوالى 12 % من كلف هذا التعليم كما سيزيد من إمكانات القبول لهذا التعليم بنفس النسبة تقريبا .

وجميع الأساليب وغيرها نماذج لإجراءات لخفض كلفة التعليم بطريقة مباشرة قد يضطر إليها المخطط التعليمى لمواجهة القصور فى

الميزانيات المخصصة للتعليم ، إلا أن استخدام هذه الأساليب يجب أن يكون في أضيق نطاق ويجب أن تستخدم بحذر شديد ، ذلك أن هذه الأساليب المباشرة لخفض الكلفة سوف تؤدي بالضرورة إلى خفض نوعية التعليم المقدم ، وقد توصل في النهاية إلى تدهور وإنهيار العملية التعليمية كلها فسوء استخدام هذه السبل قد ينتج عنه تعليم سيء لا تقع فيه ، كما أنها قد تؤدي إلى اتجاه الأفراد نحو تعليم أبنائهم في المدارس الخاصة مما يؤدي إلى زيادة كلفة التعليم ونقل أعبائه من الدولة إلى الأفراد .

### ثانيا - الإجراءات غير المباشرة لخفض كلفة التعليم :

تستهدف الإجراءات غير المباشرة لخفض كلفة التعليم خفض الكلفة من خلال رفع كفاية التعليم المقدم وتحسين مستواه ومن هذه الإجراءات ما يلي :

#### 1- تقليل معدلات التسرب :

ظاهرة التسرب في التعليم من أهم المشكلات التي يعاني منها التعليم في الدول النامية ، وفي بعض هذه البلاد تصل نسبة التسرب إلى ما يزيد عن 20% وتنخفض في المراحل التالية من 10% أو 5% والتلميذ المتسرب هو التلميذ الذي لا يكمل دراسته حتى نهاية المرحلة التعليمية بنجاح ، ولذلك فإن ما يصرف عليه يدخل في باب الفاقد أو الهدر في التعليم ، وكلفة السنوات الدراسية التي صرفت عليه تعمل على كلفة هؤلاء الذين أكملوا المرحلة بنجاح ، لذلك فإن من أهم الأساليب غير المباشرة لخفض كلفة التعليم خفض معدلات التسرب أو القضاء على هذه الظاهرة تماما وعلى العوامل التي تؤدي لها .

#### 2- خفض نسب الرسوب :

يدخل الرسوب مع التسرب في باب الهدر في التعليم ، ذلك أن التلميذ الذي يعيد فرقته يضاعف كلفة تعليمه في هذه الفرقة ، إضافة إلى

ذلك فإن الرسوب يعتبر من أهم أسباب التسرب ، ولاشك أن رفع كفاية التعليم وتحسين نوعية المناهج وطريق التدريس وأساليب التقويم يؤدي إلى تقليل نسب الرسوب ، وقد اتبعت كثيرا من الدول نظام النقل الآلى فى المرحلة الابتدائية الأمر الذى أدى من جانب إلى خفض كلفة التعليم فى هذه المرحلة ، إلا انه من جانب آخر أدى إلى انخفاض مستوى التلاميذ تعليما فى بعض الأحيان .

### 3- رفع كفاية المعلم :

إن من أهم عوامل رفع كفاية التعليم وبالتالي خفض كلفته ، العناية بإعداد المعلم وحسن تدريبه ، ذلك أن تحسين نوعية المعلم يؤدي بالضرورة إلى تحسين نوعية التعليم المقدم بما يمنع عوامل الهدر من تسرب ورسوب ، وكما تقول استراتيجية التعليم فى مصر لعام 1987 أن زيادة فعالية وتدريب المعلمين لكى يتولو تعليم التلاميذ والطلاب على نحو يزيد من قدرتهم على التفكير العلمى والإبداع والابتكار ، بدلا من تعليمهم على الاستيعاب والتلقين يخفض من كلفة التعليم ، فهذا الأسلوب يسمح بنجاح التلاميذ والطلاب وبحول دون بقائهم للإعادة فى ذات الصف .

### 4- تطوير المناهج وأساليب التدريس :

من العوامل الهامة التى ترفع من كفاية التعليم وتؤدي بالتالى إلى خفض كلفة ، تلك الجهود التى تبذل لتطوير المناهج وأساليب التدريس ، فكل تحسين فى المنهج وتطوير لأساليب التدريس يعطى عائدا كبيرا فى تحسين العملية التعليمية وزيادة فعاليتها وتحقيق أهدافها مما يعنى خفضا للكلفة ، وأن المناهج التى تستهدف حشو عقول التلاميذ وذاكرتهم بمعلومات ميتة غير وظيفية ، وأساليب التدريس التى تستهدف الحفظ والاستذكار والاسترجاع فقط لا تؤدي إلى

تطوير عقلية التلميذ وتنمية قدرته على التفكير والإبداع ، بل تؤدي إلى تعطيل هذه القدرات ، ومن ثم يدخل ما يصرف على هذه المناهج والأساليب الحقيقية في باب الهدر والضياع مما يعنى إضافة كلف لا محل لها والأساليب الحقيقية في باب الهدر والضياع مما يعنى إضافة كلف لا محل لها على التعليم .

#### 5- تطوير نظم التقويم والامتحان :

يعتبر تطوير نظم التقويم والامتحان من العوامل الهامة لخفض كلفة التعليم ، حيث أن جزءا كبيرا من نفقات التعليم تضيع نتيجة الرسوب وما ينجم عنه من تسرب ، وارتضاع معدلات الرسوب يرجع لدرجة كبيرة لسوء نظم التقويم والامتحانات ، فالامتحانات التي تعتمد على الاختبارات التحريرية فقط التي تعقد في نهاية العام الدراسي دون متابعة مستمرة للتلميذ طوال العام الدراسي ، والتي لا تقيس مهارة أو قدرة عملية أو إنتاجية أو قدرة على الفهم والتفكير تؤدي إلى هدر في العملية التعليمية ترتب عليه زيادة لا محل لها في الكلفة ، لذلك فإن تطوير نظم التقويم والامتحان يساهم في الارتقاء بالعملية التعليمية بما يؤدي إلى استغلال الموارد المالية المتاحة للتعليم أفضل استغلال ممكن .

#### 6- ترشيد مواقع المدارس :

إن سوء اختيار مواقع المدارس يمكن أن يؤدي إلى زيادة في كلف التعليم، فقد يؤدي اختيار موقع المدرسة في منطقة أهلة بالسكان إلى دفع قيمة عالية جدا لثمن الأرض التي تقام عليها المدرسة مما يؤدي إلى كلفة عالية ، إضافة إلى ما يسببه اختيار هذا الموقع من مشكلات خاصة بانتقال التلاميذ إلى المدرسة وصدمة وجود أماكن لانتظار السيارات ، وقد يكون من الأفضل تقليلا للتكلفة اختيار موقع آخر للمدرسة تكون قيمة

الأرض فيها أقل والاعتماد بدرجة أكبر على توفير إمكانات نقل التلاميذ ومن المهم عند التخطيط للمجتمعات الجديدة أن يراعى التخطيط تخصص مواقع مناسبة للمدارس لخدمة هذه المجتمعات بدلا من البحث عن هذه المواقع عندما ترتفع قيمة الأراضي مما يترتب عليه زيادة في كلف التعليم ، وأن ترشيد مواقع المدارس ودراسة الكلف البديلة لقيمة الأرض واستخدام الحافلات لنقل التلاميذ أو ترك مسؤولية نقل التلاميذ عن الآباء تدخل في نطاق مسؤوليات التخطيط التعليمي ، والتخطيط الجيد في هذا المجال يمكن أن يؤدي إلى خفض كبير في النفقات .

#### 7- إقامة مجتمعات للمدارس والتوسع في المدارس ذات الفصل الواحد :

إن المجتمعات ذات الكثافة السكانية القليلة يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع في كلفة التعليم حيث كثافة الضوول ضعيفة واضطرار السلطات التعليمية لتوفير وسائل لنقل التلاميذ والطلاب ، ففى بعض المناطق النائية والصحراوية يكون من الصعب توفير عدد من التلاميذ والطلاب لإقامة مدرسة متكاملة ذات فصول لمختلف الفرق الدراسية ومن الأساليب المتبعة فى هذا المجال لتقليل كلفة التعليم إقامة المدارس ذات الفصل الواحد والتي يتسع الفصل فيها لأطفال من أعمار ومستويات تعليمية مختلفة ويقوم بتعليمهم جميعا معلم واحد .

وبالطبع يجب أن يكون هذا المدرس على قدر معين من الكفاية والمهارة بحيث يقوم بتدريس المجموعات المختلفة للتلاميذ فى وقت واحد .

ومن الأساليب المتبعة لخفض الكلفة فى بعض البلاد أن يدرس البنات والبنين فى نفس المدرسة أو الفصل حيث يصعب إنشاء مدرسة للبنات وأخرى للبنين فى نفس المرحلة ، ومن الإجراءات المتبعة أيضا إقامة مجمع للمدارس فى موقع معين لخدمة أكثر من منطقة قليلة السكان

وينقل التلاميذ والطلاب من المناطق النائية إلى هذا المجمع بدلا من إقامة مدرسة لكل منطقة ، ومن الطبيعي أنه يمكن توفير إمكانات تعليمية مناسبة في هذا المجمع من المدارس بما يرفع من كفاية التعليم المقدم والتي يصعب توفيرها في المدارس في هذا المجمع من المدارس بما يرفع من كفاية التعليم المقدم والتي يصعب توفيرها في المدارس الصغيرة التي تخدم المناطق النائية .

ومن الأساليب المتبعة أيضا لخفض الكلفة في مرحلة التعليم الثانوي إقامة مدرسة شاملة تقدم تعليما عاما جنبا إلى جنب مع تعليم تقني في مختلف المجالات كالتجارة أو الصناعة أو الفنون وغيرها ، ولاشك أن مثل هذه المدارس الشاملة يمكن أن توفر تعليما يقل في كلفته من إقامة مدرسة لكل نوع من التعليم ، كما توفر هذه المدارس خدمة تعليمية أفضل لإمكان توفير ما تتطلبه هذه المدارس من تجهيزات مناسبة .

وبالإضافة إلى هذه الإجراءات التي تتبعها أو تتخذها الدول في خفض كلفة التعليم فإن للتربية أيضا دور في خفض تكاليف التعليم ويتمثل هذا الدور في النقاط التالية :

1- البحث عن مصادر إضافية لتمويل التعليم وعدم الاقتصار على الحكومات وذلك عن طريق :

أ- إشراك القطاعات الاقتصادية والمؤسسات الإنتاجية في تحمل جزء من النفقات التعليمية .

ب- إنشاء صندوق وطني للتربية من أجل دعم العملية التعليمية تساهم فيه المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية ورجال الأعمال .

2- اهتمام القائمين على أمور التربية والتعليم بضرورة وضع ميزانية التعليم في ضوء الأهداف المرجو تحقيقها دون أي إسراف أو استخدامات عشوائية غير

- مدروسة مما يترتب عليها زيادة فى حجم الإنفاق على التعليم .
- 3- ضرورة التزام التربية بترشيد التوظيف وتحديث الإدارة وإعادة تخصيص بنود الإنفاق بما يتلاءم وأهداف التعليم .
- 4- قيام التربية بإعادة النظر فى التخصصات الموجودة والتي لا يطلبها سوق العمل .
- 5- قيام التربية بإعادة النظر فى الأجهزة والهيكل الإدارى المختلفة وفى درجات شاغليها وفى أوجه الإنفاق التى لا تخدم العملية التعليمية .
- 6- قيام التربية بإشراك الكفاءات الاقتصادية فى إدارة نظمها والتخطيط لبرامجها بما يضمن الاستفادة منهم فى مجال الإنفاق التعليمى .
- 7- العمل على إصلاح نظم التعليم ومؤسساته المختلفة لتتماشى مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهذا له دور فى الحد من زيادة نفقات التعليم .

## المراجع

- 1- صالحة عبد الله يوسف ، عبد الله بن مبارك الشنقرى ، التعليم العالى الخاص فى سلطنة عمان ودوره فى التنمية ، مؤتمر خصخصة التعليم العالى .
- 2- وزارة التربية والتعليم ، وحدة المعلومات ، كليات ومعاهد التعليم العالى فى ج . م . ع . القاهرة ، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر 2001 .
- 3- عبد الله عبد الدايم ، دور التعليم العالى الخاص فى تجويد التعليم العالى ، مؤتمر التعليم العالى والجامعى ، ج 2000 .
- 4- إسحاق فرحان ، التعليم الخاص التجريبى الأردنية ، مؤتمر خصخصة التعليم العالى والجامعى ، ج 2000 .
- 5- الهلالى الشريينى الهلالى ، اتجاهات حديثة فى تمويل التعليم الجامعى ، المؤتمر القومى العاشر جامعة المستقبل فى الوطن العربى ، مركز تطوير التعليم الجامعى ، جامعة عين شمس 27 - 28 ديسمبر سنة 2003 .
- 6- عارف العطارى ، خصخصة التعليم العالى دراسة حالة التجربة الماليزية ، مؤتمر خصخصة التعليم العالى والجامعى ج 2 2000 .
- 7- فيليب ج التياتس ، أساليب تطوير التعليم العالى أفق لعام 2000 ، مجلة مستقبلات ، اليونسطو ، ع مجلد 21 ، ع 2 ، 1991 .
- 8- على عبد الله موسى ، مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالى ، مؤتمر مستقبل التعليم فى الوطن العربى بين الإقليمية والعالمية ، كلية التربية ، جامعة حلون 20 - 21 إبريل ج 2 سنة 1996 .
- 9- مها عبد الباقي جيلى ، التعليم الجامعى الخاص ، القضايا ومتطلبات المجتمع ، مؤتمر جامعة المنصورة ، التعليم وعالم فى الطون العربى ، رؤية مستقبلية ، كلية التربية جامعة المنصورة ، 3 - 4 إبريل 2001 .
- 10- حسن حسين الببلاوى ، خصخصة التعليم العالى فى القرن الحادى والعشرين التحديات والاستجابات مؤتمر خصخصة التعليم العالى والجامعى ، كلية التربية ، جامعة السلطان قابوس ج 1 سنة 2000 .
- 11- مراد صالح زيدان ، تمويل التعليم العام فى مصرى ضوء تجارب بعض الدول